

استغلت دول غربية ما أثارته بعض القوى الليبرالية واليسارية من جدل حول قرارات الرئيس محمد مرسي للتدخل في الشأن الداخلي المصري.
فقد اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية مساء اليوم الجمعة، أن الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري يثير القلق لدى الكثير من المصريين ولدى المجتمع الدولي.

وقالت فيكتوريا نولاند المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية: "إن أحد تطلعات الثورة كانت في ضمان عدم تركز السلطة بشكل كبير بأيدي شخص واحد أو مؤسسة واحدة".
ودعت إلى حل المشاكل في مصر بـ"الطرق السلمية وعبر الحوار الديمقراطي"، وذلك تعليقاً على التظاهرات المناهضة للرئيس المصري محمد مرسي بعد إصدار الإعلان الدستوري أمس الخميس.
ومن جانبها اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية، أن القرارات التي اتخذها الرئيس المصري محمد مرسي لا تذهب "في الاتجاه الصحيح"، وقال المتحدث باسمها فيليب لاليوت: "بعد عقود من الدكتاتورية فإن الانتقال السياسي والديمقراطي لا يمكن أن يتم خلال أسابيع ولا خلال أشهر. وفي هذا الإطار فإن الإعلان الدستوري الذي أصدره البارحة الرئيس المصري كما أعلن لا يبدو لنا أنه يذهب في الاتجاه الصحيح".
وأوضح أن فرنسا دعمت الانتقال السياسي المتطابق مع تطلعات الشعب المصري، دون أي تحفظ، على أن يؤدي إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية متعددة تحترم الحريات العامة، مشيراً إلى أنه في إطار هذه المبادئ الأساسية لدولة القانون هناك بالطبع استقلالية السلطة القضائية.
كما دعا الاتحاد الأوروبي الجمعة الرئيس المصري محمد مرسي إلى احترام ما أسماه "العملية الديمقراطية"، وجاء في بيان تلته كاثرين آشتون "رأينا إعلان الرئيس مرسي الأخير، أهم شيء أن تكتمل العملية الديمقراطية وفقاً لتعهدات السلطات المصرية بالفصل بين السلطات واستقلال القضاء وحماية الحريات الأساسية وإجراء انتخابات تشريعية ديمقراطية في أسرع وقت ممكن".
وكان الرئيس المصري قد أصدر إعلاناً دستورياً، حصن به الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى من الحل، كما حصن قراراته من الطعن أمام أي جهة قضائية، كما أقال النائب العام وعين نائباً عاماً جديداً، وأكد في كلمته اليوم، أنه فعل ذلك حفاظاً على أمن الوطن، بعد ورود معلومات لديه بأن هناك جهة تتربص بمؤسسات الدولة وتسعى لحلها.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 24/11/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com